باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثانى انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين
مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة اوجزئها ولانه
باب عظيم كثير المباحث وقد اشار فى المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
الاطناب بقوله ولكل حد ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل الايجاز والا
لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوته ومقام كل يباين مقام الاخر
وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى
فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفه والمعانى الخفية ما لا يناسب
الغبى وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الاراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد
عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا
فمقابل الغبى هو الفطن لا الذكى ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى
صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة فى اصل المعنى مثلا
الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له
مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضى مقام ليس مع المضارع وكذا
كلمات الاستفهام وللمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية
مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو فى حكمها وايضا له
مع المسند السببى مقام ومع الفعلى مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغى ان يتصور
هذا المقام بجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغيرها
اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه بعدمها اى بعدم مطابقته
الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الذى اعتبره المتكلم مناسبا
بحسب

بحسب السليقه او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ اى نظرت
اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى المعنى اولا وبالذات وفى اللفظ
ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ
لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة
دون العرضى الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية
لكنها خارجة عن البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام
كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع
لهذا زيادة تحقيق والفاء فى قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم
ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال
ضربى زيدا فى الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهى مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته
للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال
فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل
احد الحصرين وكلاهما وفيه نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخى معانى
النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التى يصاغ لها الكلام وذلك لانه
قد كرر فى مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذى
يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر فى الخبر مثلا الى الوجوه
التى تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق و
المنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا فى الشرط والجزاء نحو ان
تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك
وكذا فى الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع

Copyright © King Saud University